

البناء

مجلس الأمن ينسق مشروع قرار حول تحطم الطائرة الماليزية

بوتين: لا يحق لأحد استغلال مأساتها لأغراضه السياسية الضيقة



المنسوب الروسي في مجلس الامن

اعتبر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن لأحد يملك الحق باستغلال مأساة تحطم الطائرة الماليزية لتحقيق غاياته السياسية الضيقة، مجددا الدعوة لإجراء تحقيق دولي موضوعي في أسباب الكارثة. وفي كلمة متلفزة بثت بعد منتصف ليل أمس، انتخب بوتين حادث سقوط الطائرة الماليزية ليجسد التذكير بموقف موسكو من الزمة الأوكرانية بالقول: «لقد دعونا مرارا طرفي النزاع في أوكرانيا لوقف إراقة الدماء، والجلوس إلى طاولة المفاوضات. وأضاف: «أقول بكامل الثقة أنه لو لم تستأنف العملية العسكرية ضد مناطق شرقي أوكرانيا في 28 حزيران الماضي لما وقعت هذه المأساة بكل تأكيد، ومع ذلك لا أحد يملك الحق باستغلال هذه المأساة لتحقيق غاياته السياسية الضيقة... مثل هذه الأحداث ينبغي أن توحدنا لا أن تفرقتنا».

وأكد بوتين أن التحقيق في أسباب تحطم طائرة البوينغ الماليزية في أوكرانيا يجب أن يتم بإشراف المنظمة الدولية للطيران المدني، ويجب على جميع الأطراف أن تعمل بما يوسعها لضمان أمن خبراء التحقيق الدوليين في مكان الكارثة وفتح محادثات إنسانية آمنة لتأمين عملها.

من ناحيته، قال رئيس الوزراء الماليزي نجيب عبد الرزاق: «إن صندوق الطائرة المتحطمة شرق أوكرانيا سيتم تسليمها للخبراء الماليزيين» مؤكدا أن «سلطات بلاده توصلت إلى اتفاق مع الكسندر بوروداي رئيس وزراء جمهورية دونيتسك الشعبية، بشأن إتاحة إمكان وصول الخبراء الماليزيين إلى موقع تحطم طائرة بوينغ».

وأشار إلى أن «السيد بوروداي وجماعته يتعاونون معنا. أرجو من جميع الأطراف مواصلة العمل معاً من أجل التأكد من أن الاتفاقية يتم الالتزام بها، وأن جنابنا مواطنينا والصندوقين الآسودين تسلم إلينا، وأن يتاح لل فريق الدولي الوصول إلى موقع التحطم».

وفي السياق، قالت وزارة الخارجية الروسية يوم أمس إن «التحقيق في تحطم طائرة الـ777 الماليزية من طراز بوينغ 777 معقد بسبب عدم وجود اتفاق بين الأطراف المتحاربة في جنوب شرقي أوكرانيا».

ونقلت وكالة «إيتراناس» الروسية عن الوزارة قولها: إن «تحقيقاً واسع النطاق بشأن حادث تحطم الطائرة واجه معوقات بسبب عدم وجود اتفاق بين الأطراف المتحاربة في النزاعات الداخلية الأوكرانية، بشأن ضمان أمن المتخصصين الأجانب الذين لا يزالون يقيمون في كييف وخاركوف». وأضاف: أنه «لم يتم تأكيد التقارير المتاحة لدى الوزارة بشأن مشاركة ممثلين من ماليزيا في التحقيق في موقع تحطم الطائرة في 20 تموز الجاري».

وفي السياق، قدمت روسيا إلى مجلس الأمن الدولي أمس مشروع قرار يطالب بإجراء تحقيق دولي موضوعي في أسباب تحطم الطائرة الماليزية شرقي أوكرانيا.

وأكد فيتالي تشوركين، مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة للصحافيين أن «مشروع القرار الروسي بهذا الشأن يتخلف عما قدمته أستراليا». وقال إن «الاختلاف الرئيسي بين المشروعين هو أن مشروعنا يطالب بوضوح بإجراء تحقيق دولي موضوعي، تحت إشراف المنظمة الدولية للطيران المدني».

ومن المقرر أن يصوت مجلس الأمن الدولي على مشروع قرار تقدمت به أستراليا يدعو بشكل رئيسي إلى «تأمين ممر إلى منطقة الكارثة»، حسب مندوب فرنسا الدائم لدى المنظمة الدولية، ويدعو إلى دعم الجهود لإجراء «تحقيق دولي دقيق

ومستقل في الحادث بما يتماشى ومبادئ الطيران المدني الدولي». ويطالب المشروع كذلك قوات الدفاع الشعبي شرقي أوكرانيا، التي تسيطر على منطقة سقوط الطائرة الماليزية بـ «الامتناع عن أي تحركات يمكن أن تلحق الضرر بسلامة الأدلة»، وكذلك بتأمين «دخول آمن وكامل وفوري للمحققين إلى منطقة الحادث».

كذلك ينص المشروع على أن الطائرة المدنية أسقطت، ويطلب بمحاكمة جميع المتورطين، كما يطالب جميع دول المنطقة بالامتناع عن القيام بأي أعمال عدوانية ضد الطائرات المدنية.

لكن تشوركين اعتبر أن «المشروع الاستراتيجي يحوي عبارات فضفاضة بعض الشيء وعلينا أن نفسرها» حسب تعبيره، وقال إن «موسكو ستؤيد مشروع القرار الاستراتيجي إذا نص صراحة على إجراء تحقيق دولي موضوعي تحت إشراف المنظمة الدولية للطيران المدني، معيدا إلى الأذهان أن مجلس الأمن الدولي تبني، حينما دمرت البحرية الأمريكية طائرة مدنية إيرانية عام 1988، قراراً يطالب فيه بإجراء تحقيق تحت إشراف المنظمة الدولية للطيران المدني».

وقال مندوب بريطانيا الدائم لدى الأمم المتحدة لبال غرانت: إن «العمل على مشروع قرار مجلس الأمن حول تحطم الطائرة الماليزية

دوليات 13

جزائري: إيران تراقب أوضاع المنطقة بدقة



أكد مساعد الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية العميد مسعود جزائري أن القوات المسلحة بدقة، وهي مستعدة لاتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة أي تحركات لزعة الأيمن. وأشار العميد جزائري في تصريح له إلى الاستراتيجيات والسيناريوهات الإقليمية للقوى الاستكبارية وقال: «أن الحيولة دون بلورة وترسيخ المجتمعات والحكومات المستقلة، تعتبر من استراتيجيات القوى الاستكبارية، بخاصة أميركا في منطقة غرب آسيا، لذا فإن الاضطرابات الأمنية والإشتباكات والأزمات في باكستان وأفغانستان وسورية والعراق و غزة، تأتي في سياق هذه الاستراتيجية».

وأضاف: «أن دولاً مثل أميركا وبريطانيا استخدمت في الماضي طرقاً وأساليب مختلف من ضمنها نفوذ أجهزة الاستخبارات واختلاق المجموعات لتوفير الأضية لإثارة الخلافات في المجتمعات والحكومات المستقلة».

واعتبر العميد جزائري، «التيار التكفيري مثلاً بارزاً لتهيئة الأرضية لإثارة الخلافات والتفرقة في صفوف المجتمعات الإسلامية، والتي تلعب دوراً بتوجيه أجنبي كامل منذ أعوام تحت ترحيب العديد من الأشكال والمسمايات مثل طالبان والقاعدة وجبهة النصرة والعديد من المجموعات والمنظمات والحزب الأخرى في مسار خدمة أهداف أميركا».

وأشار إلى «أن المواجهات بين المسلمين ورسم صورة عنيفة ومرعبة عن الإسلام وقلب الحقائق المتعلقة بتعاليم الإسلام الأصيل وزعزعة الأمن والسلام على الدول الإسلامية متخلفة ومنع نموها وتقدمها، تشكل حلقات هذا السيناريو».

وكان مساعد الأركان العامة للقوات المسلحة، تقديم صورة مشوهة عن الأوضاع الجارية في المنطقة أكد محل وصول ونجاح العدو في هذه الاستراتيجية وقال: «أن العدو ومن أجل تحقيق هذا

الامر يستخدم أجهزة الاستخبارات وتفعيل الإمبريالية الإعلامية لنشر أكبر الهجمات ضد الفهم والإدراك والتحليل الصائب لشعوب المنطقة والعالم إزاء هذه الكارثة الكبرى، لكثيرون الأجواء المحيطة بالجمهورية الإسلامية وخلق الاضطراب وزعزعة الأمن فيها».

وتابع قائلا: «رغم الأثمان الماهظة التي ولظها العدو واستخدامه مختلف السيناريوهات، لم تفلح محاولاته لغاية الآن زعزعة أمن المناطق الحدودية، وخلق التناحرات القومية والعنصرية والطائفية».

وأكد العميد جزائري أن «القوة الدفاعية الإيرانية تتجاوز الدول العادية وهي مصممة لمواجهة العدو الكبير، وأن القوات المسلحة الإيرانية تراقب الأوضاع في المنطقة بدقة، وتتخذ التدابير اللازمة إزاء أي زعزعة للأمن فيها».

وكان الرئيس الإيراني حسن روحاني قال في وقت سابق: «إن الحكومة ووزارة الخارجية في إيران كدولة ثورية ورئيسة حركة عدم الانحياز، تدعم وتدافع بكل قوة عن الشعب الفلسطيني المظلوم».

وتابع الرئيس الإيراني: إن «الصهيانية خلقوا هذه الكارثة الإنسانية الكبرى بذرائع وأهبة ونسرى لأسلاف في ردود الفعل العالمية أيضاً أن الدول الغربية والكثير من الدول العربية والإسلامية قد التزمت الصمت أمام هذه الجرائم، أو أن إجراءاتها لا تتناسب مع هول الكارثة».

إرهابي من كاليفورنيا يُقر بمحاولة الانضمام للمسلحين في سورية

أستراليا تحذر من خطر الإرهابيين

العائدين من سورية والعراق

العراقيين غادر أستراليا للانضمام إلى المجموعات الإرهابية المسلحة في سورية، مستخدماً جواز سفر أخيه.

وفي السياق، أقر إرهابي من ولاية كاليفورنيا الأميركية بأنه يريد السفر إلى سورية للانضمام إلى ما يسمى تنظيم «دولة العراق والشام» والانضمام إلى صفوف المجموعات الإرهابية.

وذكرت شبكة «إيه بي سي» الأميركية أن السلطات اعتقلت آدام دندش من مقاطعة أورانج في ولاية كاليفورنيا الأميركية في الثاني من الشهر الجاري عندما كان يخطط للسفر إلى اسطنبول ومنها إلى سورية للانضمام إلى المجموعات المسلحة.

وأضافت: أن دندش أخبر الشرطة الفيدرالية أنه كان يخطط للسفر إلى سورية للانضمام إلى ما يسمى تنظيم «دولة العراق والشام» الإرهابي، وأنه سيساعد التنظيم بأي شيء يطلب منه فعله وأنه يعتقد أن قتل الجنود الأميركيين مبرر، وأشارت إلى أن دندش منتم أيضاً بقضيتي تزوير بيانات جواز سفر.

وفي دليل على ازدواجية معايير الإدارة الأميركية حول الإرهاب كشف مسؤولون أميركيون أن وزارة الدفاع الأميركية «البنيتاغون» تعد برنامج تدريب لنحو 2300 إرهابي ممن تحاول إدارة الرئيس باراك أوباما من دون جدوى الترويج لهم بوصفهم «مقاتلين معتدلين» على أن يحصل هؤلاء الإرهابيون على التدريب والتعميل والدعم اللازم قبل إرسالهم إلى سورية.

المترفين إلى أستراليا أوضح براندس أن «الحكومة الأسترالية تواصل اتخاذ جميع التدابير اللازمة للحفاظ على البلاد ومصالحها أمة».

وأقر ديفيد إيرفين المدير العام للأمن في أستراليا اسيو في اجتماع للجنة الشؤون الدستورية والقانونية في مجلس الشيوخ الأسترالي بأن التقارير تشير إلى أن 150 أستراليا إما انخرطوا أو قدموا الدعم أو التمويل أو جنوداً عناصر متطرفة في سورية والعراق.

وأضاف إيرفين: «أن وكالات الأمن الأسترالية تعلم بوجود حوالي 60 أستراليا شاركوا بالفعل في عمليات القتال في كل من سورية والعراق، معرباً عن قلقه من انجذاب هؤلاء الأستراليين في نهاية المطاف إلى تنظيم القاعدة».

وفي الاجتماع الذي خصص من أجل التحقيق في التغييرات المحتملة إدخالها على قانون الاتصال بعد مساع من الحكومة الأسترالية لزيادة صلاحيات وكالات الاستخبارات في البلاد قال إيرفين: إن «الأشخاص المستهدفين في المراقبة والتحقيق يستخدمون هواتف أشخاص آخرين وهواتف غير مسجلة أو أخرى مسجلة بأسماء مزيفة، إضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعي بطرق تتجنب المراقبة» لافتاً إلى «أن هذا الأسلوب زاد في الأشهر الستة أو التسعة الأخيرة».

وكانت وزيرة الخارجية الأسترالية جولي بيשוב أقرت بأن أحد المترفين الأستراليين الذي يعتقد بأنه شارك في قتل المواطنين

حذر المدعي العام الأسترالي جورج براندس من أن انضمام الأستراليين إلى صفوف المجموعات المسلحة في سورية والعراق، ما يشكل خطراً كبيراً على الأمن الداخلي باستراليا بسبب عودة هؤلاء إلى وطنهم وسعيهم لمتابعة أعمال العنف هناك.

ونقلت صحيفة الغارديان البريطانية عن براندس قوله: إن «تأكيد نياً ووقوف استرالي (18 سنة) وراء تنفيذ هجوم انتحاري مميت في العراق، بشكل تطوراً مزعجاً يعزز المخاوف من التهديد الأمني الذي تواجهه أستراليا جراء هذا الأمر».

ولفتت مصادر حكومية أسترالية إلى أن عمر الشاب كان (17 سنة) حين غادر أستراليا العام الماضي إلى المنطقة، وأطلق عليه اسم أوبو بيكر الأسترالي، وقال براندس: إن «هذا تطور مثير للقلق وهو مثال آخر على الوضع الخطير والمتفجر في العراق في الوقت الحاضر».

وعلى رغم ما يخلفه الإرهاب من دمار وإزهاق لأرواح المدنيين، اكتفى براندس بالإرادة اللفظية قائلا «إن الحكومة الأسترالية تشجب أعمال العنف التي يقوم بها تنظيم «دولة العراق والشام» وغيرها من الجماعات المتطرفة في العراق وسورية».

وشدد براندس على أنه «وكما قال لعرات عديدة أنه من غير القانوني بالنسبة لأستراليين المشاركة في النزاعات في العراق وسورية، وأن الحكومة تحت الأستراليين على عدم السفر إلى المنطقة».

وبشأن المخاطر الأمنية الأوسع نطاقاً التي تشكلها عودة الإرهابيين

آلاف الأوروبيين يتظاهرون دعماً للشعب الفلسطيني ورفضاً للعدوان على غزة

وانتهت تظاهرة مماثلة أول من أمس شمال باريس بمواجهات وتذرعت ساعات مع قوات الأمن والتظاهرة، لأن السلطات تخشى الإخلال بالنظام العام إثر ما سمتها التحجوزات التي حصلت خلال تظاهرة مؤيدة للفلسطينيين، ومددة بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في 13 تموز الجاري.

يشار أن فرنسا هي الدولة الوحيدة بين الدول الأوروبية التي منعت التظاهرات المدعنة بالمجازر «الإسرائيلية» والمؤيدة للفلسطينيين في قطاع غزة.

وإزاء المجازر البشعة التي ترتكبها قوات الاحتلال بحق الأطفال والشباب في قطاع غزة، اكتفى مجلس الأمن ببيان أعرب فيه عن قلقه الشديد، إزاء العدد المتزايد من الضحايا الفلسطينيين جراء العدوان «الإسرائيلي» المتواصل منذ أسبوعين على قطاع غزة، من دون اتخاذ أي إجراء يجبر كيان العدو على وقف عدوانه السافر، و من دون أن تصدر عنه أي إدانة صريحة لهذا العدوان.



الفرنسية بأنه تم توقيف 13 شخصاً بزعم أن عدداً من الشبان عمداً في رمي الغنايات وإشعال المفرقات، بالإضافة إلى إحراق سيارتين قرب مبنى البلدية، فيما تم تكسير زجاج سيارات أخرى.

الحكومة الفرنسية قرب محطة قطارات في سا رسل شمال العاصمة باريس، وسط حضور أمني كثيف للتحديد بالمجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني.

وأفاد مصدر في الشرطة

شهدت عواصم أوروبية عدة تظاهرات شارك فيها آلاف احتجاجاً على العدوان الإسرائيلي، الوحشي ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

وذكرت وكالة الصحافة الفرنسية، أن نحو ثلاثة آلاف شخص تجمعوا في العاصمة الهولندية أمستردام رفيع العديد منهم اعلاماً فلسطينية وفتوا حرواً فلسطين، مطالبين بوقف العدوان وقتل الأطفال الإبرياء، ومستكرين الصمت الدولي إزاء والذي أسفر عن استشهاد نحو 510 فلسطينيين وجرح ما يزيد على 3000 آخرين.

وفي العاصمة السويدية ستوكهولم، تظاهر قرابة ألف شخص رافعين لافتات كتب عليها قاوموا من أجل السلام كما نظمت تظاهرات مماثلة ضمت المئات في مدينتي غراتس ولينتس النمساويتين.

وكان آلاف من أبناء الجاليات العربية والإسلامية والأجنبية تظاهروا في فيينا احتجاجاً على العدوان «الإسرائيلي» على قطاع غزة، ومطالبين بوقف الحرب

غزة وخطر تأثيرها السلبي على الأمن الإقليمي. وبهذا الصدد أشار الوزيران إلى ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار وعودة الطرفين إلى طاولة المفاوضات.

كما تفق الوزيران على التأثير على جميع اللاعبين المحوريين في المنطقة لحثهم على بلورة طريقة تعامل جديد شامل لتسوية

دعت روما وأنقرة الطرفين «الإسرائيلي» والفلسطيني إلى العودة الفوري لإطلاق النار والعودة إلى طاولة المفاوضات.

جاء ذلك خلال محادثات أجرتها في روما وزيرة الخارجية الإيطالية فيديريكا موغريني مع نظيرها التركي مولود جساووش أوغلو، أعرب الطرفان عن قلقهما من أزمة

إيطاليا وتركيا تدعوان إلى وقف إطلاق النار

النزاعات في الشرق الأوسط ومنطقة المتوسط.

وفي وقت سابق KK طالبت وزيرة الخارجية الإيطالية في ختام لقائهما مع عمدة نيويورك بيل دي بلايو الوقف الفوري لإطلاق النار بين العدو «إسرائيل» وفلسطين من أجل إيصال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة.

ووقعت النائبة عن حزب المحافظين، بوب بلانك، الجهود الرامية إلى إعداد وتوزيع عرضة إلكترونية كان قد وقعها أكثر من 200 ألف شخص، جاء فيها أنه من العدل أن يعترف القانون البريطاني بحق المسلمين والهندوس «في الاحتفال بأهم أعيادهم الدينية»، إلى أن الحكومة البريطانية رفضت الطلب المتضمن في العرضة الإلكترونية.

لكن النائب بلانك أعلن أنه سيمارس ضغوطاً على وزراء الحكومة البريطانية من أجل إعادة النظر في قرارهم خلال القراءة الثانية للعرضة في مجلس العموم البريطاني، حيث من المتوقع أن يناقش النائب البريطاني بلانك مسألة أن مليون بريطاني من المسلمين والهندوس والسيخ يحتفلون بهذه الأعياد الدينية، ولا ينبغي أن تقتصر العطلات العامة على الأعياد المسيحية.

وقالت الحكومة البريطانية في ردّها على العرضة الإلكترونية «نحن مدركون تمام الإدراك لأهمية هذه الأعياد التي يحتفل بها على نطاق واسع»، وأضافت: إن «الحكومة ملتزمة بجعل البريطانيين يحتفلون مع بعضهم بعضاً في مجتمعات محلية قوية ومتحدة. نشجع وتدعم مسألة أن تكون للمواطنين طموحات وقيم وتجارب مشتركة. الأعياد مثل عيد الفطر وديفالي تساهم في تحقيق هذا الهدف».

لكن الحكومة استدرت قائلة: «تأسف لعدم موافقتنا على استحداث أعياد جديدة للاحتفال بهذه المناسبات الدينية».

ويذكر أن الحكومة تكون ملزمة بتقديم رد مكتوب إذا وقع على العرضة أكثر من 10 آلاف شخص حتى ينشر الرد المكتوب إلى جانب العرضة الإلكترونية، وإذا وقع على العرضة 100 ألف شخص، فإن لجنة برلمانية بريطانية تدرس ما إن كانت تستحق أن تناقش في مجلس العموم إذا قرر أحد النواب المضي قدماً في ذلك.



لا أفريقيا الوسطى كاترين سامبا بنزا التي وصلت يوم الأحد إلى برازافيل أن المنتدى «مرحلة مهمة كي نقرر معاً وقف الأعمال العدائية والعنف».

وأُسفرّت أعمال العنصرية والعنف، وشبه الوبية عن سقوط آلاف القتلى

بدء منتدى المصالحة الوطنية

من أجل وقف العنف في أفريقيا الوسطى

بدأت يوم أمس في مدينة برازافيل بالكونغو محاولة جديدة لتحقيق مصالحة وطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بحضور بعض ممثلي الميليشيات والحكومة في هذا البلد ودول الجوار.

ومن المقرر أن يهيئ هذا المنتدى أعماله يوم الأربعاء المقبل، بعد توقيع تعهد بإيقاف كل أعمال العنف واتفاق لوقف الأعمال العدائية ونزع سلاح الميليشيات.

وافتتح الرئيس الكونغولي دوني ساسو نغيسو وسيط بلدان المنطقة في أزمة أفريقيا الوسطى هذا «المنتدى من أجل المصالحة الوطنية والحوار السياسي».

واعتبرت الرئيسة الانتقالية